

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

### مما رأى مقالة المحقق النائيني حول عنصر الاختيار

لقد استعرضنا نظرية المحقق النائيني لحل عوicحة الجبر، حيث قد اعتقد بأن الفعل الاختياري لا يستند إلى الإرادة كي تتولد إشكالية الجبر بأنه إما أن تسلسل الإرادات البشرية وإما أن تنتهي إلى الإرادة الأزلية الإلهية وهي قهرية فستعود إرادة البشر إلى الإرادة القهرية فيضمحل عنصر الاختيار نهائيا، بينما المحقق النائيني لم يعبأ بنوعية الإرادة بل قد ركز إجابته عنصر الاختيار بأنه يتتسرب إلى إيجاد النفس البشرية فالنفس تخلق الاختيار عقب الإرادة المؤكدة وقبل حركة العضلات نحو المطلوب - كي يمتثل- إذن ما بين الإرادة والانطلاق نحو المطلوب عنصر رابع اسمه "الاختيار أو الطلب" وبالتالي إن الاختيار مخلوق النفس البشرية بنحو نسبة الفعل والفاعل، لا مخلوق الإرادة القهرية بنحو نسبة العلية والمعلولة المنقوصة كي تتوارد ضمن حفرة الجبر.

ولكن المحقق الاصفهاني ضمن حاشية نهاية الدررية قد زعزع مقالة المحقق النائيني تماماً قائلاً [1]:

«ربما يقال: (المحقق النائيني رحمه الله)[2] لا بد من عدم عليه الإرادة بنحو لا ينفك عنها الفعل، وإن لم تكن العضلات مُقادة للنفس في حركاتها، مع أن النفس تامة التأثير وجданاً في العضلات، ولا مزاحم لها في سلطانها، وتأثير النفس في عضلاتها هو اختيارها، فالاختيار مرتبة أخرى بعد الإرادة، وهو مناط اختيارية الأفعال (بلا دخل لنوع لإرادة هنا) وهو فعل النفس وعليتها وتأثيرها، وحيث إنَّ عين الاختيار، فلا يحتاج إلى أمر آخر يكون به الاختيار فعلاً اختيارياً».

والجواب : أن الالتزام بالفعل النفسي المسمى بالاختيار (يتحتم احتمالين):

1. إما لأجل تحقيق استناد حركة العضلات إلى النفس (بأن تُعد النفس هي حالة الاختيار و الحركات) حتى تكون النفس فاعلاً ومؤثراً في العضلات (فهنا قد أثبتنا فاعلية النفس فحسب) بخلاف ما إذا استندت حركة العضلات إلى صفة النفس وهي الإرادة فإن المؤثر فيها (الحركات) هي تلك الصفة (القهرية) لا (فعل) النفس (وفقاً لمعتقد المشهور والجري).

2. وإنما لأجل أن الإرادة حيث إنها صفة قهرية منتهية إلى الإرادة الأزلية (فسوف) تُوجب كون الفعل المترتب عليها قهرياً غير اختياري (فيبرز إشكال الجبر) فلابد من فرض فعل نفسي هو عين الاختيار (بلا إدخال إرادة في الوسط) لئلا يلزم كون الفعل بواسطة تلك الصفة القهرية قهرياً (فهنا قد أثبتنا اختيارية الفعل بلا نظرة إلى من هو الفاعل وما هو منشأ الاختيار).

- فإن كان (مقصود المحقق النائيني) الأول (إثبات فاعلية النفس تجاه الاختيار) فيه : أن العلة الفاعلية لحركة العضلات هي النفس بواسطة اتحادها مع القوى (الباطنية كالصفة الشهوانية أو الظاهرة كالعين والأذن) و العلم والقدرة والإرادة مصححات لفاعلية النفس، وبها تكون النفس فاعلاً بالفعل، والفعل يستند إلى النفس، وهي العلة الفاعلية (للاختيار) دون شرائط الفاعلية (العلم والقدرة والإرادة) كما في غير المقام، فإن المقتضى (الفعل الاختياري) يستند إلى المقتضى (خلة النفس) دون الشرائط، وإن كان له (المخلوق) ترتُب على المقتضى وشرائطه، فمن هذه الحيثية لا حاجة إلى فعل نفسي يكون محققاً للاستناد (كما في

الاحتمال الأول).

فالنفس بضميمة هذه المرجحاتِ الثلاثِ قد استطاعَ خلقَ الأفعالِ، فيدونُ المُصحّحاتِ الثلاثِ لَا تُطيقُ النَّفْسُ تحرِكَ العضلاتِ بما هي هي – بلا ملاحظةٍ للإرادةٍ. فكيفَ يوْدُ المحققُ النائيِّي تسجيلاً فاعليةَ النَّفْسِ بلا لحاظٍ لهذه المصحّحاتِ، بل فاعليةَ النَّفْسِ أطالما افتقرتَ إلى العلمِ والقدرةِ والإرادةِ، فسنخيةُ الإرادةِ دخيلاً في عمليةِ تحريكِ العضلاتِ أيضاً. (فعاد إشكالُ تسلسلِ الإرادةِ أو انتهائِها إلى الأزليةِ)

- وإن كان (المقصود) الثاني (إثبات محضر اختيارية التحرير بلا فاعلية النفس) فإنه: أنَّ هذا الأمر المسمى بالاختيار:

1. إن كان عين تأثير النفس في حركة العضلات وفاعليتها لها (فحركة العضلات هي نفس الاختيار بلا تغير في البين)، فلا محالة لا مطابق له (الاختيار) في النفس ليكون أمراً ما وراء الإرادة (فعليه أن يربنا المطابق الخارجي نظير الإرادة والعلم، إذ كل شيء له مطابق دال عليه) إذ ما له مطابق بالذات ذات العلة والمعلول ذات الفاعل والمفعول، و(لكن) حيثية العلية والتأثير والفاعلية انتزاعية (فلا يُعد الاختيار نفس التأثير في الحركات) ولا يعقل أن يكون لها (الانتزاعية) مطابق (فهذه الفاعلية للنفس وهو الاختيار لا مطابق لها).

2. وان كان (الاختيار) أمراً قائماً بالنفس فنقول:

\* إن كان قيامُه (الاختيار) بها قيامَ الكيف بالمتكيّف، فحالُه حال الإرادة من حيث كونه صفةً نفسانيةً داخلةٍ في مقوله الكيف النفسي (فالاختيار بهذا المعنى يُضاهي نفس الإرادة فلم يتسَجّل عنصرٌ رابعٌ تلو الإرادة) فكلّ ما هو محذورٌ ترتّب حركة العضلات على صفة الإرادة (الجبير) واردٌ على ترتّب الحركات على الصفة المسمّاة بالاختيار (إذ المفترض أنَّ النسبة ليست نسبة الفعل و الفاعل، فإنها أيضًا صفةٌ تحصلُ في النفس بمبادئها قهراً (كالإرادة) فالفعل المرتّب عليها (الإرادة القهريّة) كذلك (قهريّةً أيضًا).

\* وإن كان قيامه (اختيار) بها (النفس) قيام الفعل بالفاعل لا قيام الكيف بالمتكيف (كما هو تصريح المحقق النائيني) ففيه:

1. أولاً: (إشكالٌ مبنائي) أنَّ النَّفْسَ بما هي مع قطع النَّظر عن قواها الباطنة (كالشُّهُوانيَّةُ وَالْفَحْضِيَّةُ) والظاهرَةُ (كالعينينِ وَالْأَيْدِيْنَ). لا فعل لها (للنفس) وفاعلية النفس لموجودات عالم النفس التي مررت سابقاً، هو إيجادُها التَّوْرِيَّ العقلاني في مرتبة القوة العاقلة (فيخلق العقل وجوداً نورياً نظير الكلام النفسي في الذهن لأن يخلق عنصر الاختيار) أو الوجودُ الفرضيُّ في مرتبة الواهمة (بالقوة الوهمية للنفس) أو الوجودُ الخياليُّ في مرتبة المتخيلة (لهذه مخلوقات النفس) كما أن استناد الإبصار والاستماع إليها أيضاً بلحاظ أنَّ هذه الفُؤُى الظاهرة (كالعينينِ والأذنين) من درجات تنزُل النفس إليها، ومن الواضح أن الإيجاد التَّوْرِيَّ - المناسب لإحدى القوى المذكورة (كالعينينِ والأذنين) - أجنبيٌّ عن الاختيار الذي جعل (المحقق النائيني) أمراً آخرَ مما لابد منه في كل فعل اختياريٍّ: يداهةُ أنَّ النَّفْسَ بعد حصول الشُّوَقِ الأكيد ليس لها إلَّا هيجانٌ بالقبض والبسط في مرتبة القوة العضلانية.

و بعبارةٍ جليةً: لو افتقدت النفسُ قواها الباطنية أو الظاهريّةَ لِمَا أمكنَها فعلُ شيءٍ إطلاقاً و أما النَّفْسُ بضمِّ الْقُوَى فلا يُسمَّى ذاك العنصرُ اختياراً لأنَّه يُعدُّ صفةً قائمةً في النَّفْس بحيث لا ينَسِّبُ الفعلُ إلى أفعالِ النَّفْس بل إلى صفاتِه و تلك الصفةُ تُسمَّى بالإرادة ولهذا فالنَّفْس لا تمتلكُ عنصراً رابعاً باسم الاختيار، إذ القوى الباطنية أو الظاهريّة لا تخلق الاختيار كي يقع ما بين الإرادة و حركة العضلات، بل هي ميَاجانُ النَّفْسيِّ - وهي نفسُ الإرادة-. سيتأكدُ كي يتحققُ الحركة، نعم قد أجادَ المحققُ النائينيُّ ضمنَ أبحاث "الكلام النفسي" حيث قد دمجَ الاختيار بنفسِ الطلب لكي يُسجِّلَ التفايرَ ما بين الطلب والإرادة فصرَّح آنذاك بأنَّ النفس ستتهجمُ نحو المُتطلَّب بالإرادة ثمَّ الطلب من دون أن يُفكِّرَ ما بين الاختيار و الطلب نظراً لأنَّهما جِهما، بينما في هذا الحقل قد استشَمَّ عنصراً رابعاً فسماه بالاختيار.[3]

2. وثانياً - أن هذا الفعل النفسي المسمى بالاختيار إذا حصل في النفس فان ترتب عليه حركة العضلات بحيث لا تنفك الحركة عنه كان حال الحركة وهذا الفعل النفسي حال الفعل وصفة الإرادة، فما المانع عن كون الصفة علة تامة دون الفعل النفسي، وكونه وجوباً بالاختيار مثل كونه وجوباً بالإرادة؟

3. وثالثاً - أن الاختيار الذي هو فعل نفسي : إن كان لا ينفك عن الصفات الموجودة في النفس - من العلم والقدرة والإرادة - فيكون فعلاً قهرياً لكون مباديه قهريه لا اختيارية، وإن كان ينفك عنها - وان تلك الصفات مرحاجات - فهي بضميمة النفس الموجودة في جميع الاحوال علة ناقصة، ولا يوجد المعلول إلا بعلته التامة.

وتوهم الفرق بين الفعل الاختياري وغيره - من حيث كفاية وجود المرجح في الأول دون الثاني - من الغائب، فإنه لا فرق بين ممكناً وممكناً في الحاجة إلى العلة، ولا فرق بين معلول ومعلول في الحاجة إلى العلة التامة، فإن الإمكان مساوق للافتقار إلى العلة، والمعلول إذا وجد له ما يكفي في وجود المعلول به كان علة تامة له، وإذا لم يكن كافياً في وجود المعلول به خلف، فتدبره، فإنه حقيق به.

4. ورابعاً - أن الفعل المسمى بالاختيار إن كان ملماً لاختيارية الأفعال، وأن ترتّب الفعل على صفة الإرادة مانع عن استناد الفعل إلى الفاعل لكان الأمر في الواجب - تعالى - كذلك، فإن الملاك عدم صدوره عن اختياره، لا انتهاء الصفة إلى غيره، مع أن هذا الفعل المسمى بالاختيار يستحيل أن يكون عين ذات الواجب، فإن الفعل يستحيل أن يكون عين فاعله، فلا محالة يكون قائماً بذاته قيام الفعل بفاعله صدوراً، فان كان قد يقىمه كان حال هذا القائل حال الأشعري القائل بالصفات القديمة القائمة بذاته الزائدة عليها، وإن كان حادثاً كان محله الواجب فكان الواجب محلـاً للحوادث، فيكون حالـه حالـ الكرامـية القـائلـين بـحدوثـ الصـفاتـ، ويـستـحـيلـ حدـوثـهـ وـعدـمـ قـيـامـهـ بمـحلـ، فإنـ سـنـخـ الاـخـتـيـارـ لـيـسـ كـسـنـخـ الأـفـعـالـ الصـادـرـةـ عنـ اـخـتـيـارـ منـ الجـواـهـرـ وـالأـعـراضـ؛ـ حتىـ يكونـ مـوـجـودـاـ قـائـماـ بـنـفـسـهـ،ـ أوـ قـائـماـ بـمـوـجـودـ آـخـرـ،ـ بلـ الاـخـتـيـارـ يـقـومـ بـالـمـخـتـارـ،ـ لـ باـلـفـعـلـ الاـخـتـيـارـيـ فيـ ظـرـفـ وـجـودـهـ،ـ وـهـوـ وـاضـحـ.ـ

[1] نهاية الدراء في شرح الكفاية. بيروت - لبنان: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث. ج 1، ص: 285

[2] أجدو التقريرات ٩٢-٨٩: ١

[3] فالنفس هو الذي يخلق الاختيار عقيب الإرادة و قبل تحرك العضلات، إذ النفس يتمتنع بالسيطرة على أفعاله بأن ينفذه أو يهمل، أو ينتَخِبَ أي طرفٍ شاء، فالوجودان النفسي يدعُم وجود عنصر الاختيار قبل الانبعاث والتحريك، و هو عين الطلب فإذاً أن يتطلبُ و إما لا، فتعبير المحقق الاصفهاني: هيجان بالقبض والبسط في مرتبة القوة العضلانية. هو نفس الاختيار الذي قد أعلنه المحقق النائيني، و الاختيار الذي هو فعل النفس الباطني مندمج مع الطلب الخارجي.